



## ندوة: العلاقات المغربية - الجزائرية من منظور المثقف المغربي

أدارها: عبد الحق لبيض

المشاركون: مصطفى نايمي، أحمد حرزني،

برحاب عكاشة، عبد الحي مودن

عبد الحق لبيض □

أما على المستوى الإقليمي فإنّ التحولات المتسارعة التي عرفها المغرب والجزائر تُفرض على المحلل أن يعيد النظر في مجموعة من المسلمات التي حكمت علاقاتهما طوال عقود. والحال أنّ مسلسل الانفتاح السياسي الذي انتهجه البلدان منذ بدايات التسعينيات، رغم ما اكتنفه من غموض وعنف دموي، يشكّل مدخلاً جديداً لبناء تصوّر مغاير لطبيعة العلاقات بينهما. فقد ظلّت هذه العلاقات لفتترات طويلة رهينة الرؤية الأحادية لمؤسستي النظامين المركزيين، ونعني بهما مؤسسة القصر في المغرب ومؤسسة العسكر في الجزائر. وترافق ذلك مع تغييب أطراف أخرى كان لها تصوّر ورؤية مغايران. واليوم، ومع التطبيع الديمقراطي النسبي في البلدين، ومع بروز نواة مجتمع مدني له قناعاته المستقلة نسبياً عن السلطة المركزية في كلا البلدين، صار من الممكن المراهنة على حوار جديد بمفاهيم مغايرة وأفاق أكثر مرونة وانفتاحاً على الأسئلة الحساسة والجوهرية في العلاقات المغربية - الجزائرية، بعيداً عن الخطابات الرسمية التي برهنت الظروف والأحداث أنّها لا تمتلك الجرأة الكافية ولا الخيال السياسي القادرين على وضع بوصلة تلك العلاقات في الاتجاه الصحيح. لهذا السبب كانت رغبتنا هنا في إعطاء الكلمة للمثقف المغربي من أجل مناقشة طبيعة العلاقات المذكورة من منظور نقدي وموضوعي.

يقول الأستاذ محمد العربي المساري في مؤلفه المغرب ومحيطه: «إنّ صورة المغرب في الجزائر قد تشوّهت إلى حدّ أنّها أصبحت لا تمتّ إلى الحقيقة بصلة. وعكس هذا حدّثت بالنسبة إلى صورة الجزائر في المغرب، حيث ظلت المعلومات المتعلقة بواقع الجزائر... تنساب باستمرار إلى الرأي العام المغربي، عبر سؤقه المفتوحة أمام جرائد كل أقطار العالم... [وظلّت] نقمة المغاربة على الجزائر محصورة في جانب واحد، هو تسخير النظام الجزائري لمرتزقة البوليزاريو لضرب ترابه وتقتيل أبنائه وتحطيم منشآته.»

ما يُمكن فهمه من كلام المساري هو أنّ سبب الأزمة من منظور المغاربة يُختزل في قضية الصحراء ودعم الجزائر لجماعة

عبد الحق لبيض: يندرج عقد هذه الحلقة ضمن التوجه الفكري لمجلة الآداب، وهو توجهٌ تميّز على الدوام بالانشغال بقضايا العرب والدفاع عنها. ولئن كانت الآداب طوال مسيرتها التاريخية حاملةً للفكر القومي، فإنّها اليوم تنو إلى الإسهام في تشييد فضاءٍ لحوار نقدي وتأمّل عقلاي لتجربة «القومية العربية». وفي هذا الإطار يقول د. سماح إدريس رئيس تحريرها في تصديره لملف «لبنان بعيون سورية»: «... لا شكّ في أنّ محور العلاقات العربية - العربية هو أحد المحاور الأساسية في تشكيلنا لـ 'عروبة جديدة' نطمح إلى أن تنتشر في الساحة الثقافية والنضالية العربية، بديلاً من عروبة قديمة قامعة تلغي الاختلاف، وتعلي من شأن الرأي الأوحّد، وتُقصي الأقليات والقوميات الأخرى، وتُنكر جدوى التحالفات الشعبية الأُممية.»

كما تُتبع راهنية التأمّل في الإطار العام للعلاقات المغربية - الجزائرية من طبيعة التحولات الكبرى التي شهدتها العالم، وأهمّها: بروز ظاهرة العولمة، وسيطرة القطب الواحد، وتكريس خطاب «الديموقراطية وحقوق الإنسان»، وتحرير رؤوس الأموال والمعاملات. وينضاف إلى هذا العامل الدولي عامل آخر يتمثل في التوسع الملحوظ للمنظومة الأوروبية، وتقدّم الاندماج الاقتصادي والمالي والسياسي بين دولها. فالحق أنّ الاتحاد الأوروبي يمثل اليوم تحدياً سياسياً واقتصادياً على المجموعة العربية؛ كما يمثل حلقةً أساسيةً في حركية المجتمعات العربية، وفي تأهيل مساراتها السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، خاصةً وأنّ نسبةً هامةً من الجاليات العربية تعيش في أوروبا.

عامل آخر بدأ يُفرض نفسه، ضمن إطار التفكير المستقبلي لمفهوم «العروبة الجديدة»، على الساحة السياسية والنضالية العربية، ونعني به احتلال العراق. فهذا الاحتلال يحتم على كل المهتمين بالشأن العربي إعادة صوغ أسئلة المشروع النهضوي العربي، والتفكير في مخرج متعددة للأزمة الراهنة بعيداً عن الشعارات الرومانسية والأحلام الطوباوية.

نظام «تقليدي رجعي» كما كان يبدو لها؟ بمعنى آخر، هل تجد الجزائر في قضية الصحراء وسيلةً لتشغيل وظيفتها الدبلوماسية التي قد تكون تعاني فراغاً سياسياً نتج من عجز في إدارة القضايا السياسية الداخلية للجزائريين؟

لقد عاشت الجزائر مرحلة الانتقال الديمقراطي والانفتاح السياسي منذ بدايات التسعينيات، واكتنفت هذه التجربة قلائقاً شديدة أدت إلى إجهاض المسلسل الديمقراطي الجزائري أو إلى تعطيله على أقل تقدير. فكيف يقرأ السياسي المغربي هذه التجربة؟ وكيف يحلّل تأثيرها في العلاقات بين البلدين؟ وأي مستقبل للديمقراطية في الجزائر؟ وهل هناك عناصر تشابه بين تجربة التحول الديمقراطي في المغرب ونظيرتها في الجزائر؟ وإلى أي حد يمكن أن تلعب التحولات السياسية في كلا البلدين دوراً في التقريب بين المكونات السياسية المغربية والجزائرية؟

● **الخلاف حول الصحراء:** كان يومين قد صرّح لجريدة **لومانيتي** في ٢١/١١/١٩٧٥ بـ «أنّ الصحراء الغربية تشكّل جزءاً من أمن الجزائر. وقد توصلنا إلى إقرار توازن في المنطقة، ولا يمكن أن نتركه في مهبّ الريح». مثل هذا التصريح من صانع أزمة الصحراء في منطقة المغرب العربي يُظهر أنّ هذه الأزمة أمنية. لكنّ السؤال هو: بأيّ معنى تشكّل الصحراء خلفيةً أمنيةً للجزائر؟ وهل مشكل الصحراء جزء من سياسة الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تسعى الجزائر إلى فرضها على منطقة المغرب العربي؟ ثم كيف تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية، بخصوص المغرب ومشكلة الصحراء، بالعوامل الدولية المستجدة، ونعني بها أساساً السياسة الأميركية في إدارة الخلاف المغربي - الجزائري وفق المصالح الاستراتيجية الأميركية؟

● **الخلاف الاقتصادي:** ننتقل هنا من توصيف نظرة الجزائر إلى نفسها وإلى دورها في المنطقة منذ بداية السبعينيات مع المخطّط الرباعي (٧٠ - ٧٣)، حيث رسمت الجزائر لنفسها دور القيادة الاقتصادية للمنطقة. فهل كانت الجزائر مؤهلةً لقيادة

البوليساريو. لكنّ هذا الاختزال من شأنه أن يقصي مجموعة أسباب أخرى تطيل من أمد الخلاف بين البلدين وتقويه. والسؤال المنطوق الذي نبدأ منه نقاشنا هو: هل بالفعل تُعدّ مشكلة الصحراء القضية الخلافية الوحيدة بين المغرب والجزائر؟ سنحاول الإجابة على هذا الإشكال المحوري في ندوتنا من خلال زوايا نظر مختلفة. وسنعمل على تفريع هذا المحور الرئيسي إلى محاور جزئية على الشكل التالي:

● **الخلاف الحدودي:** من الإشكالات الأولى التي شهدتها العلاقات المغربية - الجزائرية منذ فجر الاستقلال مسألة الحدود، التي عرفت سنة ١٩٦٣ اندلاع حرب الرمال بين المغرب والجزائر، وما تلتها من نزاعات عنيفة كانت وراءها الرغبة الاستعمارية في خلق أزمة توتر مزمنة بين البلدين. سنعمل في الحلقة النقاشية على بسط أهم أسباب الخلاف الحدودي بينهما، ومعرفة تداعياته السياسية والاقتصادية والثقافية، وكيفية إدارة الجزائر والمغرب له.

● **الخلاف السياسي:** هذا الخلاف سابق على أزمة الصحراء، وهو وليد مرحلة بناء الدولة الوطنية في كلا البلدين. فالمغرب، الذي حافظ فيه الاستعمار الفرنسي على المؤسسات السيادية التقليدية، وجدّ نفسه بعد الاستقلال يعيد بناء ذاته اعتماداً على منطلقات جاهزة ونموذج للدولة مورس عبر التاريخ، مطعماً إيّاه بأساليب الحكم والتسيير العصريين. وفي المقابل، فإنّ حركة التحرر الجزائرية وجدّت نفسها مطالبة بإعادة بناء المجتمع والدولة في الجزائر بعد أن هدّم الاستعمار كلّ النماذج القديمة؛ وقد تطلّبت إعادة البناء هذه تبني سياسة أكثر راديكالية كانت تُنهّل من منابع الخطاب الاشتراكي الثوري والقومي التقدمي. وقد باعد ذلك، إيديولوجياً، بين النظامين: المغربي التقليدي، والجزائري التقدمي. فكيف تُمكن اليوم قراءة الفكر السياسي الجزائري منذ تأسيس الدولة الوطنية الجزائرية إلى اليوم؟ وإلى أيّ حدّ أثر هذا الفكر في طبيعة العلاقات مع المغرب؟ وهل تشكّل قضية الصحراء اليوم بديلاً لدى الساسة الجزائريين من الخطاب القومي الثوري النضالي الذي كانت تحمّله في مواجهة

ارتكب أصحاب القرار السياسي في المغرب خطأ لا يُغتفر حين لم يباشروا مع فرنسا عملية رسم الحدود مع الجزائر

يُنظر المثقفُ إلى الصراع الثقافي بين أبناء جاليتي البلدين في أوروبا وتساوقهما نحو الهيمنة الثقافية والدينية على المؤسسات الثقافية والدينية في أوروبا؟

● أيُّ مستقبلٍ للعلاقات المغربية - الجزائرية؟ نسعى من خلال هذا المحور الختامي إلى استشراف الأفق المستقبلية للعلاقات بين البلدين من خلال الخلاصات التي انتهى إليها المساهمون في مداخلاتهم، محاولين تحديد المهام الأساسية التي يجب أن تضطلع بها مؤسسات المجتمع المدني في كلا البلدين وإبراز المسؤوليات التي يتحملها المثقف المغربي والجزائري من أجل بناء مستقبل قادر على مواجهة التحديات.

**مصطفى ناعمي:** يضعنا مشكل الصحراء إزاء مقاربتين مختلفتين. **المقاربة الأولى** تاريخية تُرصد الأحداث من خلال ما هو مُنْبَت في الكتب والوثائق التاريخية، إذ تؤكد أغلبها أن الخلاف المغربي - الجزائري حول قضية الصحراء يعود إلى القرن التاسع عشر. فقد كان علماء الجزائر يثيرون دوماً نقاشاً إشكالياً حول مغربية الصحراء أو عدم مغربيّتها، محاولين نفي أيّ انتماء مغربي عن حجاج الصحراء وشنكيط. وكانت هذه المشكلة تُرفع إلى القائم بالأشغال الدينية، ممثلاً في مفتي الأزهر الشريف الذي كان له وحده الحق في الإفتاء في هذه المسألة. ولكن هذه المقاربة التاريخية تظلّ، في نظرنا، مجرد طرح أولي يعتمد على بعض المعطيات التاريخية التي تبقى محصورة في أبعادها المناسباتية.

أما **المقاربة الثانية** فتربط مشكل الصحراء أساساً بالمعطى السياسي الذي يبدو أنه وليد فترة تاريخية تبتعد عن القرن التاسع عشر بأزيد من خمسين سنة، وتقوم في نطاق سياسي يتساق مع مفهوم الدولة الوطنية ومفهوم الصراع الجيوسياسي حول منطقة جغرافية محددة. ذلك أن فرنسا، خاصة بعد أن تأكدت من حتمية خروجها من الجزائر، شعرت متأخرة بضرورة التقرب من الإدارة المغربية، وذلك من خلال تسليمها إياها أجزاءً من التراب الجزائري، وبالتحديد ما يسمّى

لمنطقة اقتصادياً؟ وهل كان المغرب يمثّل عائقاً أمام تحقيق أهدافها؟ إن من شأن هذين السؤالين أن يقودا إلى مناقشة الخلفية النظرية والعملية للتنظيم الاقتصادي الجزائري منذ الاستقلال إلى حدود الثمانينيات. فمنذ الثمانينيات سيُعرف الاقتصاد والتجارة الخارجية للجزائر مجموعة من التحولات بفعل متغيرات السوق العالمية، واختلال التوازنات المالية، وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، وانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار؛ وكل ذلك سيؤدي إلى تغيير في التصور الاقتصادي والتجاري الجزائري الذي بدأ يتحرر من احتكار الدولة بفعل الانخراط في برنامج التقويم الهيكلي. والأسئلة المطروحة هنا هي: هل أثر هذا التحول البنوي الاقتصادي والتجاري الجزائري في طبيعة العلاقة مع المغرب، بعد أن لم يعد هناك تباين كبير على مستوى السياسة الاقتصادية للبلدين؟ وكيف انعكس على سياسة الجزائر تجاه ملف الصحراء؟ وهل يُعتبر الاقتصاد والتجارة الخارجية المدخل الأساسي لقراءة الخلاف بين البلدين؟

● **الخلاف الثقافي:** ننطلق في مناقشتنا للعلاقات الثقافية بين المغرب والجزائر من توصيف الإواليات الناظمة لهذه العلاقات من أجل الكشف عن التماثل والاختلاف في شكل الثقافة بين البلدين. وبإمكان نقاشنا أن يتقدم في اتجاه تحديد خصائص البنيات الثقافية ومرجعيات التفكير الثقافي في كل من المغرب والجزائر، لنبيّن إلى أي حد يُمكن العامل الثقافي أن يُستغلّ إما في إذكاء فتيل الصراع أو في التقريب بين وجهات النظر. ولعلنا نستطيع أن نصل في نقاشنا هنا إلى التساؤل عن دور المثقف في الأزمة الحاصلة بين النظامين: هل كان يعيد إنتاج الخطاب الرسمي ويجد له المبررات الأخلاقية فيساهم في تكريس الوضع القائم، أم أنه اجتهد في الاستقلال عن الرأي الرسمي ودافع عن ضرورة بناء المستقبل المشترك؟ ولعلنا نحاول هنا أيضاً الإجابة عن أسئلة ثقافية أخرى من قبيل: كيف يؤثر إغلاق الحدود في إمكانيات التواصل الثقافي بين الشعبين؟ وأي دور للمثقف المغربي والجزائري في التنديد بهذا الفعل الإجرامي في حق أجيال عديدة من شباب البلدين؟ وكيف

١٨٤٥. وقد تميّزت هذه الاتفاقية بغموض شديد وبحيفٍ سافرٍ في الحق المغربي، خاصةً في منطقة جنوب «فكيك» والمناطق الصحراوية، والتي ستصبح فيما بعد مصدر قلقٍ شديدٍ في العلاقات المغربية - الجزائرية. وإذا كنّا نتفهم اليوم الطبيعة الانتهازية والنزوع إلى الظلم لدى الإدارة الاستعمارية الفرنسية في المنطقة، فإننا لا نستطيع على الإطلاق موقفَ المثقف الجزائري في تلك الفترة؛ فهذا كان يصدر في كثير من الأحيان عن المرجعية الاستعمارية ويؤيد بحماسة اغتصاب المستعمر للحق المغربي واقتطاعه أجزاءً واسعةً من ترابه. ويمكننا أن نشير في هذا الصدد إلى مواقف الباحث والمؤرخ الجزائري الأستاذ محمد برحال، الذي كتَبَ كثيرًا عن المغرب في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وزاره عدة مرات. ففي هذه المواقف نجد برحال يتفحص شخصية المستعمر تجاه المغرب، وبخاصة في مسألة الحدود. وأن يصدر هذا الموقف عن مثقفٍ معتبرٍ في الأوساط الأكاديمية والفكرية في الجزائر، فلا بد أن يؤثر بحدّة في المواقف التي سنتبناها الأجيال المتعاقبة في الجزائر.

كما أن بعض القبائل شهدت نزاعاتٍ قويةً حول هويتها: هل هي قبائل مغربية، أم قبائل جزائرية؟ وفي بعض الأحيان نجد القبيلة الواحدة منقسمةً على نفسها: قسم تابع للجزائر يتبنى الموقف الجزائري، وقسم آخر يتبنى الموقف المغربي؛ وهو ما سيطرت عنه أحقاداً وضغائنٌ تتقوى بفعل استمرار التاريخ بين أبناء القبيلة الواحدة المجزأة بين دولتين تحكهما علاقات متنازعة. وإذا ما دققنا في الأمر وجدنا أن مفهوم الحد سيتضح مع التوسع الفرنسي واحتلال ممتلكات القبائل التي أصبح بعضها على شق الحدود. وستستمر هذه القضية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مشكّلةً محطاتٍ تؤثر ونزاع دائمٍ بين الدولة المركزية في المغرب والإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر. وقد حاول المغرب مرارًا إقناع الحكومة الفرنسية بالموافقة على تكوين بعثةٍ مختصةٍ لإثبات الحدود، بعد أن تبين له أن اتفاقية «مغنية» الموقعة بعد هزيمة «إيسلي» محجفة في حق المغرب. وأسفر ذلك عن توقيع اتفاقية باريس عام ١٩٠١، لكن هذه لم تكن أفضل حالاً من

اليوم بصحراء الجزائر، حتى تكفّر عن الأخطاء التي اقترفتها في حق المغرب إبّان رسم الحدود.

وللحقيقة وللتاريخ نقول اليوم بأن أصحاب القرار السياسي في المغرب، وبالتحديد في فترة نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات، قد ارتكبوا خطأً لا يُغتفر حين لم يباشروا مع فرنسا عملية رسم الحدود. ذلك لأن رسمها في ذلك الوقت كان سيجنّب البلدين مشاكلًا ما تزال عالقةً إلى اليوم، بل وتحولت معضلةً بنويةً تزداد حدتها مع مرور الوقت.

**عبد الحق لبيض: ولكن هل تمثل مسألة الحدود بين البلدين اليوم العنصر الأكثر توترًا في هذه العلاقة، أم أنها مجرد ورقة يلوح بها لاستثمارها في مجالاتٍ خلافيةٍ أعمق؟**

برحاب عكاشة: المؤلف في مسألة الحدود، وخاصةً في منطقة شمال إفريقيا، أنها غير واضحة المعالم لدى العامة من الناس، وإن كانت محددةً الإطار الجغرافي نسبيًا لدى الحاكمين استنادًا إلى مستلزمات السيادة والوطة السياسية مثل البيعة واستخلاص الضرائب. ولقد أثرت مسألة الحدود بين المغرب والجزائر أوّل مرة عند بدايات تأسيس الدولة العلوية في القرن السابع عشر، وبالتحديد في عهد السلطان مولاي محمد، الذي كان قد دخل إلى الجزائر ناحية تلمسان، فاحتج أترك الجزائر وبعثوا بوفدٍ إلى السلطان المغربي، الذي التزم أمامهم بعدم تجاوز وادي تافناو، ولكن من دون أي اتفاق مكتوب وموَقَّع بشكلٍ رسمي. غير أن المغرب اعتبر منذ ذلك الوقت أن الوادي المذكور هو الحد، وهذا ما التزم به أترك الجزائر كذلك. إلا أن المشكل ظل قائمًا، لأنه كلما ضعفت الدولة المركزية في المغرب تجاوز أترك الجزائر ذلك الوادي إلى تاويرت وتازة؛ وكلما قويت الدولة المغربية تجاوزت بدورها ذلك الحد المتفق عليه مع أترك الجزائر.

في مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وبعد موقعة «إيسلي» التي انهزم فيها الجيش المغربي أمام القوات الفرنسية، وقّعت الدولة المركزية في المغرب اتفاقية «مغنية» حول الحدود سنة

مشكل الحدود إرث استعماري، لكن ما يثير الاستغراب هو أن الجزائريين دافعوا عنه باستماتة

ويمكننا القول إجمالاً إن مشكل الحدود هو إرث استعماري بالدرجة الأولى. غير أن ما يثير الاستغراب هو أن الجزائريين تبنوا هذا الموروث الاستعماري ودافعوا عنه باستماتة. بل سيتجذر هذا الوعي بعد اندلاع حرب الرمال سنة ١٩٦٣، عندما طُرح الأمر على منظمة الوحدة الأفريقية فتبنت مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الفترة الاستعمارية خوفاً من اندلاع نزاعات إقليمية. وكان المغرب قد تحفظ لحظتها على هذا المبدأ، فيما راحت الجزائر تستغل في المحافل الدولية والإقليمية وتدافع عنه بقوة، وما تزال تنتهج الأسلوب ذاته في مواقفها من النزاع حول الصحراء.

وقبل أن أنهى حديثي أود الإشارة في عجالة إلى مسألة حساسة تخص طبيعة التواصل بين الشعبين المغربي والجزائري، وهي الكتاب المدرسي الجزائري. فما يُكتب فيه عن الفترات المشتركة بين البلدين يثير الأحقاد ويُرزع الكراهية في نفوس الشبيبة الجزائرية. لقد قيل في السابق إن الرئيس الراحل الهوارى بومدين كانت له حساسية خاصة تجاه المغرب وتجاه ملكه، لذلك فإن العلاقة كانت متوترة ومتأزمة على الدوام. لكن ماذا يعني صدور كتاب تاريخي عام ٢٠٠١ بعنوان تاريخ الجزائر المعاصر يكيل فيه التهم إلى المغرب بالتآمر على الثورة الجزائرية، ويزعم أيضاً أن الحكومة المغربية كانت تحارب جبهة التحرير الجزائرية وتضيق عليها الخناق في حدود المغرب الشرقي، وأنها كانت تحتجز الأديبة والمساعدات التي كانت ترسلها إليها دولٌ أجنبية عبر الحدود المغربية؟ والمؤسف أن هذا الكتاب معتمد في الجامعة الجزائرية، يلقن للطلبة ويردّدون ادعاءاته. ومن شأن هذا النوع من الكتابات المدرسية والجامعية أن يذكي روح الحقد والعداء ضد المغرب، ويُسهم في زرع قنابل موقوتة في جسد المنطقة تتغذى - اليوم - بما تروّجه الإمبريالية العالمية الجديدة من أفكار تريد أن تبت روح الانفصال والتجزئة في الجسد العربي من المحيط إلى الخليج. ألسنا في حاجة اليوم، سواء في الجزائر أو في المغرب، إلى مصالحة حقيقية تُقْفز على كل الأحقاد المفتعلة والمصطنعة، وترمي بالأفكار

سابقتها. فقد اتضح للعديد من القبائل الصحراوية في جنوب فكيك أنها صارت أمام خيارين لا ثالث لهما: فإما أن تبقى تحت سلطة المغرب، وإما أن تلتحق بالجزائر تحت السيادة الفرنسية - وهذا ما حصل مع قبائل ولاد جريز وعمور وغيرها.

ومما تجب الإشارة إليه أن هذه الاتفاقية المغربية - الفرنسية حول الحدود لم تسلم أيضاً من إفراز مواقف سلبية من طرف العديد من المؤرخين الجزائريين ضد الدولة المغربية. فقد اعتبر هؤلاء أن المغرب قد تحالف مع المستعمر الفرنسي لاقطاع أجزاء من التراب الجزائري لفائده بغية إضعاف الجزائر، مع أن الاتفاقية شهدت تنازلاً من لدن المخزن المغربي عن جزء هام من التراب المغربي لفائدة الجزائر المستعمرة ساعتها. فأيّة مؤامرة يتحدث عنها الإخوة الجزائريون؟!

بعد سنة ١٩٥٦، ظهرت بعض الاتجاهات داخل الدولة الفرنسية تدعو إلى ضرورة إقناع المغرب بقبول مقترحات تخص الحدود. وهو الطرح الذي أثار مرة أخرى ردود أفعال قوية من لدن النخبة السياسية والفكرية في الجزائر، التي اعتبرت هذه الدعوة بمثابة صفقة بين المغرب وفرنسا من أجل اقتطاع أجزاء من التراب الجزائري لإضعاف حركة التحرر الجزائرية. وهذا الإحساس بالمؤامرة عند الإخوة الجزائريين لم ينحصر في سياقه الزمني، التي كانت له ربما اشتراطاته وظروفه، بل استمر حتى هذه اللحظة. ولا أدل على ذلك من صدور كتاب تاريخي حول معاهدة إيفنون سنة ٢٠٠١ لصاحبه رضا مالك، يستعيد فيه الأطروحة القديمة مشيراً إلى أن التونسيين قبلوا الاتفاق مع الجزائريين حول مسألة الحدود، في حين أصرت المغاربة على عرقلة أي اتفاق بسبب أطماعهم آنذاك في الصحراء. ومقاربة بمثل هذا الشكل تؤشّر على استمرار التوتر بين المغرب والجزائر، إذ لم يستطع الإخوة في الجزائر - سواء كانوا في مراكز القرار أو كانوا أكاديميين أو كتاباً أو مثقفين أو منتمين إلى المجتمع المدني - أن يتجاوزوا هواجس المرحلة الاستعمارية ومرحلة الاحتقان السياسي الذي كان محكوماً بإكراهات الحرب الباردة وصراع القطبين.

نوعاً من التنافسية والصراع السياسيين بين النظامين والموالين لهما في الرؤية من المثقفين، ورهنً المنطقة برمتها لتبعية أزلية لمراكز القرار السياسي والاقتصادي في النظام العالمي، الذي كان يتميزً بثنائية قطبية؛ وها هو اليوم يرهنها لمركز القرار الإمبريالي الأميركي الذي راح يفرض شروطه وقيمه على المنطقة بترحاب شديد من النظامين، بل ويتسابق مثيراً إلى إرضاء الغرور الأميركي. فكيف يحلّل الأستاذ أحمد حرزني هذا المعطى ضمن المنظور الذي انطلقنا منه في هذه الندوة؟

أحمد حرزني: قبل الإحاطة بتفاصيل هذا السؤال المدقّق والعميق، دعني أسجّل تعليقاً قصيراً على ما تفضّل به الأستاذ عكاشة في موضوع الحدود، لأقول إنّ هذا الموضوع يجب ألا يستحوذ على أفقنا ونحن نفكّر في طبيعة الخلافات المغربية - الجزائرية. ذلك أنّ قضية الحدود تظلّ مجرد مسألة فرعية ضمن إشكالية كبرى تؤطر الخلاف بين الدولتين.

إنّ المشكل مع الأخوة في الجزائر يمكن اختزاله في جانبين: تاريخي واقتصادي. أما الجانب التاريخي فيتمثّل في تلك الخصائص المشتركة بين المغرب والجزائر، وهي كثيرة إلى درجة أنّ الملاحظ لا يكاد يفهم لماذا لا يكون الشعبان متحدين. ومع ذلك فإنّ الاشتراك في هذه الخصائص لا يلغي الفوارق التاريخية بين البلدين. فقبل الاستعمار الفرنسي كانت الجزائر محتلةً من طرف العثمانيين، في حين ظلّ المغرب ناجياً من هذا الاحتلال. والوجود الفرنسي في الجزائر كانت له صبغة استعمارية كاملة، أما في المغرب فقد اتخذ صبغة «الحماية» التي هي أقلّ من الاحتلال. وأثناء فترة الحركة الوطنية تراكمت عدة فوارق، رغم الوحدة في المنطلقات. ذلك أنّ التعامل مع فرنسا، مثلاً، كان مختلفاً: فالحركة الوطنية التحررية في المغرب استطاعت أن تجد حلاً أسرع من الحركة التحررية في الجزائر، وهو ما أثار حفيظة الإخوة في الجزائر إذ اعتبروا الاتفاق المنفرد الذي وقّعه الحركة الوطنية المغربية مع فرنسا

الاستعمارية إلى مزبلة التاريخ، لتمكّن الشعبين المغربي والجزائري من المساهمة في بلورة أرضية توافقية قائمة على علاقة متوازنة تراعي مصالح الجميع وترنو إلى الوحدة التكاملية، التي هي المصير الحتمي للدولتين إذا هما أرادتا أن تستمررا في الحياة في ظل العولمة؛ ولنا أن نتساءل اليوم وبمرارة: من المستفيد من الحرب الإعلامية بين البلدين، في ظلّ تراجع العديد من المكتسبات في عهد الاكتساح الأمريكي للمنطقة وفرضه شروط التداول السياسي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي فيها بعيداً عن احتساب ضرورات المصلحة التاريخية والحضارية والثقافية التي تجتمع بين أبناء منطقة المغرب العربي الكبير؟ وماذا سنجنّي من وراء كتابات توقّعها اليوم أسماء مثقفين جزائريين بارزين، تتباهى فيها بأسبقية الجزائر على المغرب في تمثّل الثقافة العصرية، وفي المطالبة بالإصلاحات السياسية منذ ١٩١٩، وفي المطالبة بالاستقلال سنة ١٩٣٠؟ ما الذي سيربّحه المواطن المغربي أو الجزائري من وراء مقالات صحفية ترمي إلى النيل من المغرب واحتقاره واعتباره بلداً ينتمي إلى القرون الوسطى؟

نحن في المغرب وفي الجزائر، في حاجة ملحة اليوم إلى تأسيس تواصل إيجابي يسهم في بناء الأجيال القادرة على التوحد من أجل مواجهة تحديات المستقبل. وهذا هو الدور التاريخي المنوط اليوم بالمثقف في البلدين.

لبيض: قدرنا في المغرب والجزائر أن نشترك في أشياء عديدة، وأن نخلف في أمور متعددة. فما توحدّه الجغرافيا والتاريخ وعمق التقارب العائلي بين العديد من القبائل المغربية والجزائرية، تفرّقه السياسة والإيديولوجيا والحساسيات الشخصية. فبعد مسار موحد في تجربة التحرير والنضال ضد المستعمر، تأتي فترة بناء الدولة الوطنية، فظهرت ملامح الطلاق البائن بين النظامين الذي يمكنه أن يكون قد تغدّى بمشاكل التاريخ والجغرافيا ومنطق التواصل بين النخب المثقفة في كلا البلدين. وقد ولد ذلك

## جوهر المشكل هو الصراع على من يمثل القوة الإقليمية التي تعتمد عليها مراكز النفوذ الاقتصادي العالمي في المغرب الكبير

وإذ نعيش، اليوم، أجواء نهاية مرحلة من التنافس، نكتشف أن البلدين انتهيا معاً إلى النفق المسدود في رحلة التنافس، وسقطا معاً في حدود الفشل الذريع. فلا المغرب ولا الجزائر استطاعتا أن تُقرضا الاعترافَ بهما كمخاطبِ رئيس، أو كقوة جهوية رئيسة يعتمد عليها أصحاب القرار الاقتصادي والسياسي العالمي. والسؤال المشروع اليوم هو: مَنْ سيكتفل، بدلاً من المغرب والجزائر، بالقيام بهذه المهمة؟ هل هي إسبانيا التي لم تتورع عن إظهار ودّها وتحالفها مع أميركا، خصوصاً في حربها ضد العراق؟ أم أنّ فرنسا، بثقلها التاريخي وبمعرفتها بمجريات الأمور في المنطقة، هي التي ستظلّ اللاعبَ الرئيس؟ أم أنّ أميركا نفسها ستدخل في المنطقة وفي تدبيرها الاستراتيجي؟

هذا السؤال المتفرّع إلى احتمالات عديدة هو الذي يجب علينا التفكير فيه ملياً، سواء كُنّا في الرباط أو الجزائر العاصمة. والطريقة التي سنقارب بها هذا السؤال هي التي ستُحسم في الحل النهائي الذي سيُفرض على الجميع في قضية الصحراء، وفي طبيعة العلاقات المغربية - الجزائرية، ومن خلالها العلاقات داخل منطقة المغرب الكبير.

أعود مرةً أخرى إلى فترة تأسيس الدولة الوطنية في منطقة شمال إفريقيا، لأشير إلى أنّ شكل الدولة في الجزائر - بشعاراتها وبيديولوجياتها واختياراتها التنموية - كانت تشكّل النقيض التام للنظام في المغرب. إضافةً إلى أنّ ارتباط الجزائر بسياقات حركة التحرر العالمية، وتبنيها للشعارات القومية والتقدمية والتحررية، سمح لها بأن تضع نفسها في المحور النقيض للمحور الذي يوجد فيه النموذج المغربي التقليدي والمحافظ. وقد شكّلت هذه الخلافات المذهبية والعقدية إطاراً لتنازع المصالح والرؤى والأهداف، الأمر الذي وكّد خلافات وسمّت تاريخ العلاقة بين البلدين بمياسيم الاحتقان والتوتر. وما مشكلة الصحراء سوى نتاج طبيعي لتفاعلات هذه المرحلة من تاريخ الخلاف المغربي - الجزائري.

لكنّ السؤال الأهم هو: ألم يكن من الممكن التعايش بين النظامين رغم كل هذه الفوارق، بحكم إكراهات المصالح المتقاطعة،

الاستعمارية آنذاك طعنةً من الخلف للمقاومة الجزائرية وإضعافاً لقدرتها التفاوضية.

وإذا ما أضفنا إلى الفوارق التي ميّزت المسار التاريخي للبلدين ما تراكم من خلافات خلال فترة الستينيات، أثناء حرب الرمال وبعدها، أتضح لنا حجم الخلاف السياسي والتاريخي بين البلدين، وهو الخلاف الذي سيؤطر الخطاب السياسي للبلدين إلى يومنا هذا. فالجزائر دائمة الادعاء بأنّ المغرب يدبّر لها المؤامرة تلو الأخرى، منذ ثورة عبد الكريم بلقاسم. والمغرب يدعي أنّ الجزائر - باحتوائها للعديد من المعارضين آنذاك - إنما تخطط لإحداث قلاقل داخل المغرب بغية قلب النظام. وللأسف، بدل أن تتبدد هذه الشكوك المتبادلة، نجدها في فترة السبعينيات قد ازدادت احتداماً واصطراعاً.

والحق أنّ العناصر التي ظهرت خلال السبعينيات، وخصوصاً على مستوى النظام الاقتصادي العالمي، ما تزال قائمةً إلى اليوم، وتنعكس على مسار قضية الصحراء. لنتذكّر أنّه في بداية ١٩٧٣ ظهرت «الصدمة البترولية» بحيث بدأ جزء من الرأسمال العالمي ينتشر في عدد من دول العالم الثالث (délocalisation). وهذا الشرط الاقتصادي أحدث جواً من التنافس في العالم الثالث برمته، وكان من نتائجه المباشرة احتدام الصراع بين بلدانه من أجل الارتقاء من مرتبة الدولة الهامشية (بلغة نظرية النظام العالمي آنذاك) إلى مرتبة الدولة شبه الهامشية التي تستفرد بعدد من الرساميل المصدرة من العواصم الغربية، على أساس أن تلعب تلك الدول في منطقتها دور القوة الجهوية والإقليمية. وهذا في اعتقادي هو جوهر المشكل بين المغرب والجزائر؛ عنيتُ: الصراع من أجل تحديد مَنْ يستحق أن يمثل القوة الإقليمية في منطقة المغرب الكبير، بله إفريقيا، التي تعتمد عليها مراكز النفوذ الاقتصادي العالمي. وتأسيساً على هذا المعطى راح كلٌّ من المغرب والجزائر يبسط أوراقه، ويعمل قدر الإمكان على استجلاب رضى مراكز القوى العالمية.

والتمايز بين المغرب والجزائر؟ أليس الفشلُ كافيًا ليوحد ما فرّقته الإيديولوجيا الكاذبة؟

**عبد الحي مودن:** طبيعة العلاقة المغربية - الجزائرية، بعد الاستقلال تحديدًا، رسمتها عمليةُ تشكّل الدولة القطرية في كلا البلدين، وطريقةُ الدولتين في بناء وترسيخ مشروعيهما السياسية. وقد مرّت هذه العملية بمراحل عديدة إلى أن وصلت، في حدود أواسط السبعينيات، إلى مرحلة الوضوح الرئيسية في الاختيارات الكبرى التي قاما عليها. وضمن هذه الاختيارات ستبرز مشكلةُ الصحراء.

وكيما نستوعب مشكلةُ الصحراء، فلا بدّ من استقراء مرحلة أربعين سنة من حصول المغرب والجزائر على استقلالهما، لأنّ من شأن ذلك أن يُبرز لنا الفوارق الجوهرية في الاختيارات التي اعتمدها الدولتان في بناء مفهوم الدولة القطرية. فقد اعتبرت الجزائر نفسها دولةً وطنيةً ترتكز على مبادئ الثورة وعلى أسلوب القطيعة مع الماضي وانتهاج النظرة اليعقوبية في بناء الدولة الحديثة، ألا وهي الدولة المركزية، أو «الدولتية» التي لها اختياراتها الأساسية ضمن المنظومة الاشتراكية، ولها تحالفات دولية استراتيجية مع الدول الراديكالية في العالم الثالث. وفي المقابل هناك المغرب الذي اتّبع، بعد حصوله على الاستقلال، نهج الدولة الملكية القائمة على الاستمرارية وعلى التشبُّث بالإرث التاريخي، لا على القطيعة في بناء مشروعيتها السياسية؛ ولذلك اعتمدت المغرب داخليًا على المؤسسات والرموز التقليدية، وخارجيًا على التحالف الاستراتيجي مع المعسكر الغربي. لكنّ ما يثير الاستغراب، بعد سنوات عديدة من المنافسة والصراع بين الاختيارين المتعارضين لكلا الدولتين، هو أنّ الذي ضعف هو الدولة الأقوى، بعد أن كان المتوقَّع من خلال القراءة التاريخية لفترة الستينيات والسبعينيات أنّ النظام الأقرب إلى الانهيار هو النظام التقليدي المغربي، في مقابل تجذُّر أسس النظام الجزائري الثوري والحديث! ويعود السببُ الرئيس في ذلك إلى أنّ الجزائر، منذ أواخر السبعينيات، بدأت تُشهد

والحاجة الملحّة إلى الوحدة التي تشترطها مجريات التحول العالمي، والنضال المتسارع للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة أو على مستوى الخريطة الدولية بأكملها؛ وإذا كنا نتحدث دومًا عن عمق الاختلاف في الخيارات الكبرى والاستراتيجية بين البلدين، أفلا يحقّ لنا أن نتساءل اليوم عن مشروعية هذه الخيارات، وأنّ نبحت من ثم عن مصدرها؟ ألا يحقّ لنا مساءلتها عمّا إذا كانت خيارات شعبيةً ووطنيةً توافقت حولها مختلف الشرائح الاجتماعية في البلدين، أم هي مجرد شطحات شخصية تحكمت فيها المصالح الضيقة والأحقاد الذاتية المتبادلة بين الحاكمين في البلدين؟

فلا أحد منا اليوم يقارب العلاقات المغربية - الجزائرية إلا ويحكم عليها بالتوتر الأزلي للأسباب التي ذكرنا أنّها وينسى أنّ الجارة أوروبا - بخياراتها السياسية والتنموية والإيديولوجية المتباينة والمنبثقة ديموقراطيًا من إرادة شعبية حقيقية - استطاعت، بالاحتكام إلى حجة المصالح الحيوية التي تجمعها، أن تتوحد وأن تقفز على كلّ الخلافات التي هي أعمق وأشدّ تاريخيًا وسياسيًا وشعبيًا من الخلافات المختلفة اختلافًا بين الجزائر والمغرب!

ويعد انهيار الإيديولوجيات وزحف العولة وتقلُّص نفوذ الدولة الوطنية، أما يزال من المجدي الحديث عن الخلافات المغربية - الجزائرية، أم الأجدى إحداث تحولٍ جوهري وريادي في طبيعة هذه العلاقة استنادًا إلى الصفات التي صارت توحّد بين البلدين؟ أليس كلّ من النظامين السياسيين المغربي والجزائري ثابتًا ومحافظةً وتقليديًا؟ أليس النظام الاقتصادي في البلدين نظامًا ليبراليًا مفتوحًا على الرغم منهما؟ والخصخصة، أليست قبلة يتوجّه إليها اقتصاد البلدين؟ أفلا نرى أنّ اللغة المشتركة بين المؤسسات الاقتصادية في كلا البلدين مصوغة صياغة كاملة من معجم التبعية لمراكز الرأسمال الأجنبي؟ وللحقيقة وللتاريخ، ولنقلها جهراً وبدون استحياء: ألسنا معًا، في المغرب كما في الجزائر، نعرّي أنفسنا على فشلنا التنموي الذريع بكافة أشكاله وأطرافه؟ فلمّ الإصرار على الحديث عن الاختلاف

## حالة القطيعة القائمة اليوم بين مثقفي البلدين تستوجب البحث عن كوة للأمل نحقق من خلالها تبادل الإنتاجات الفكرية والعلمية

المتغيرات العالمية وأن تنسجم، بشكل تدريجي لافلت للانتباه، مع التحول العنيف الذي عرفه العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وتمكّنت، بقدرة ملحوظة، من إعادة ترتيب علاقاتها الدولية الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية، وأن تتأقلم أيضاً مع التراجع الذي شهدته حركات التحرر العالمية. بل إن الجزائر استطاعت أن تنسجم إلى حد بعيد مع المتغيرات العالمية بخصوص موضوع الصحراء، ما دامت تركز على مبدأ لا يُمكن الجدُل فيه، ونعني به «مبدأ حق تقرير المصير»؛ في الوقت الذي وجد فيه المغرب صعوبة في تكييف تصوُّره المرتكز أساساً على مرجعيات مختلفة، كالببيعة والاستقلال الذاتي أو اللامركزية الجهوية في ظلّ السيادة المغربية.

والحصيلة التي يُمكن استخلاصها أنّ الدولة القطرية في كلتا الدولتين ظلّت صامدة وقوية، برغم المشاكل التي تعرّضت لها. وهذا يحتم علينا، كمتقنين، البحث في الكيفيات الكفيلة بتحقيق تجاوز كليّ للعراقيل السياسية في البلدين بغية ابتداء آفاق جديدة للتفكير المشترك بين البلدين. فحالة القطيعة القائمة اليوم بين مثقفي البلدين تثير القلق، وتدعو إلى البحث في سبل إيجاد كوة للأمل نحقق من خلالها تبادلاً في مستوى الإنتاجات الفكرية والعلمية. وهذا هو الطريق الأنجع لتحقيق التواصل في زمن انسداد الأفق السياسي أمام أيّ تعايش أو توافق بين رجالات النظام في البلدين.

لبيّض: ما هيمن على نقاشنا هو دور المثقف المستقلّ وهيئات المجتمع المدني الحقيقية في إذابة الجليد الذي يكسو كلّ إمكانية للتوصل إلى توافق حول القضايا والمصالح المشتركة بين البلدين. فرغم دعاوى التباين في الإيديولوجيات والاختيارات الكبرى بين البلدين، إلا أنّ الاعنف اليوم هو مواجهة النظامين والشعبين - بالتساوي - لاجتياح الأمريكي لمنطقة المغرب العربي وتديبره الاستراتيجي للمنطقة من خلال التحكم في مؤهلاتها الاقتصادية والجيوسياسية. وعليه، فإننا اليوم في حاجة إلى انبعاث حركة تحرر وطنية جديدة

تحديات لم تكن بنية الدولة اليعقوبية الاشتراكية في الجزائر مؤهلة لمواجهةها. ففي الوقت الذي تمكّن فيه النظام المغربي المحافظ من التأقلم مع التحديات العالمية الجديدة، من خلال العمل على تجديد مشروعية النظام السياسي التقليدي، والتركيز على قضية استرجاع الصحراء، ونجاحه في تحقيق نوع من الإجماع الوطني حولها جعله يستردّ شرعيته، وبخاصة بعد المسيرة الخضراء، إضافة إلى تمكّنه من احتواء الظاهرة الإسلامية؛ في هذا الوقت فشلت المؤسسة العسكرية الجزائرية في التقاط المتغيرات بحيث ظلّت مرتهلة لثوابتها التي طالها الصدأ. ومما سيزيد من استفحال الأمر بالنسبة إلى النظام الجزائري هو انهيار المعسكر الاشتراكي، وزوال الاتحاد السوفيتي، في مقابل توسع مفهوم الليبرالية عالمياً.

وعلينا أيضاً ألا ننسى الكيفية التي تعاملت بها الدولتان مع مسألة التعددية الثقافية واللغوية، بما فيها المسألة الأمازيغية. فقد كشف ذلك عن أنّ الدولة اليعقوبية الجزائرية كانت أقلّ تأهيلاً في تدبير الاختلاف والتعدد الثقافيّين من الدولة المغربية، التي سنح لها إطارها التاريخيّ النقديّ في هذا المسار.

ويبدو من خلال المراحل التي مرت بها الدولتان أنّ الحصيلة كانت أقلّ سلبية في المغرب منها في الجزائر. غير أنّ ذلك لا يعني أنّ الدولة القطرية في الجزائر انهارت تماماً أو فشلت كليةً، أو أنّ الدولة القطرية في المغرب نجحت وتحوّلت بذلك إلى نموذج إيجابي. بل ما يُمكن تأكّيده هو أنّ الدولة الجزائرية، بالرغم من الأزمات القوية التي كان من المفروض أن تُعصف ببنيتها، قد احتفظت بأهمّ مقوماتها ونجحت في تحقيق استمرارها. لناخذ على سبيل التمثيل الحرب الأهلية في الجزائر، التي امتدت أكثر من عقد من الزمان وحصدت أرواح آلاف الضحايا؛ أو لناخذ المواجهات العنيفة بين الدولة المركزية ومطالب التعددية الثقافية في الجزائر، ممثلة، بالأساس، في الحركة الأمازيغية. ولننصف أيضاً الأزمات الاقتصادية نتيجة لفشل المشاريع التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية. فالحقّ أنّه رغم كلّ ذلك استطاعت الدولة الجزائرية أن تتأقلم مع

أن المغرب الكبير يصعب تصوّره إذا لم نتقدم بشكل حاسم في اتجاه دقطة الأوضاع في المغرب والجزائر معاً. فبالرغم مما يبدو على السطح من اختلاف على مستوى الأوضاع السياسية في كل من البلدين، إلا أنّهما في العمق يعيشان المشاكل نفسها، وإن كانت اليوم بادية أكثر في حالة الجزائر نظراً إلى غياب بورجوازية أوكلت إليها المهام النهضوية التي قامت بها البلدان الأخرى خارج العالم الثالث، فترتب عن ذلك وجود فئات اجتماعية استطاعت - بالإرث أو بالاستيلاء المباشر على السلطة - أن تعرض نفسها بديلاً عن البورجوازية الوطنية، فشرعت في استعمال الدولة لتحقيق نوع من التراكم السياسي.

أمام هذا الوضع تُلزم ضرورة الدخول في مسلسل «التعاقد الجديد بين الدولة والمجتمع من أجل إعادة بناء العلاقات والبنى وتحديد الوظائف» وليس بالضرورة أن يستند هذا التعاقد إلى الاختيار الثوري الذي لا حظوظ له في أي من البلدين، وإنما يتأسس على اقتناع رجال الحل والعقد في البلدين بأن يغادروا مواقع الدولة ويشغلوا، إن هم شاءوا، بالمجال الاقتصادي. ومادامت هذه المهمة لم تُنجز في البلدين، فستظلّ الفئات السابقة هي المسيطرة على مراكز القرار، وستظلّ إيديولوجيتها هي السائدة. وهي بالمناسبة إيديولوجيا شوفينية في جوهرها، يعقوبية في مبنائها، وستظلّ عائقاً لا أمام دقطة الأوضاع في كل بلد على حدة، وإنما أيضاً أمام انتقال البلدين معاً إلى التكامل والتعاون بدل التلاحن والصراع.

وللأسف، فليست هناك في المغرب أو في الجزائر حركة ديموقراطية بالقوة الكافية لإنجاز تلك الصفحة. بل علينا الانتقال إلى طموحات تتجاوز مسألة الحدود، وذلك بعد أن يعترف المغرب رسمياً ونهائياً بالحدود التي طرحها الحسن الثاني وبومدين في سنة ١٩٧٢، فنُذهي هذا المشكل، وننتقل إلى مرحلة بناء المغرب الكبير. ومادامت الأمور على حالها، فإنّ تحوّلنا من المستقبل كبير وعميق. وهنا تُتبع أهمية دور المثقف، الذي عليه أن يكون بمثابة ضمير المغرب الكبير. فحين كان أباًونا يناضلون من أجل الاستقلال كانوا يكافحون من أجل استقلال المغرب

يقودها المثقف في كل من المغرب والجزائر من أجل فرض الوحدة الاستراتيجية والتكاملية والتواصل المفتوح بين البلدين. ولأنّ قضية الصحراء اليوم هي القضية المحورية في الخلاف المغربي - الجزائري، فمن اللازم أن يبادر المثقف وهيئات المجتمع المدني في البلدين إلى صياغة آلية عملية تقارب الموضوع في شموليته، بحيث تحفظ مصالح البلدين والشعبين، وتُدفع في اتجاه تفعيل إطار المغرب العربي وخلق فضاء اقتصادي وتجاري واسع يستطيع مواجهة تحديات الوحش الأميركي الذي يسعى إلى فرض منطق «السوق الحرة» في المنطقة بما يخدم مصالحه وأهدافه الاستعمارية. فكيف يُمكننا إيجاد حل داخلي يغيّر من المنظور الأزلي للرئيس الجزائري السابق الهوارى بومدين لمنطقة الصحراء والتي يُعتبرها خلفيةً أمنيةً وضابطاً محكماً للتوازن الإقليمي لا يمكن التفريط فيه؛ حلّ يسعى إلى طرح آليات جديدة لضبط التوازن الإقليمي في ظل بداية ترسيخ الاستعمار الاقتصادي الاستراتيجي للمنطقة المغاربية؟

حرزني: في المداخلة السابقة بيّنت أنّ التنافس بين المغرب والجزائر من أجل الهيمنة الجهوية انتهى إلى فشل الطرفين معاً. والمفروض الآن هو أنّ تبادر الأحزاب السياسية والمثقفون إلى لعب دور المنبّه إلى أنّ ذلك التنافس على امتداد الحقب الماضية يجب أن يوضّح له حدّ؛ إذ المطلوب حالياً هو تجاوز هذه القضايا الخلافية في إطار مشروع كبير هو مشروع المغرب الكبير، وذلك على أساس ركيزتين. الأولى هي الاعتراف بالخصوصيات والاستقلالات الواسعة لسكان الساقية ووادي الذهب، ولجهات أخرى في المغرب وفي الجزائر. أما الركيزة الثانية فهي الاستغلال المشترك للخيرات المتوفرة للبلدين وبلدان المغرب الكبير الأخرى. وواجب المثقف، كما السياسي اليوم، الضغط على أصحاب القرار في البلدين بأن يبادروا قبل أن تُفرض عليهم حلول من الخارج؛ وإن كُنّا نعلم أنّه ليس من السهل الخروج من المنطق السائد الذي تركز على مستوى الفئات الحاكمة، بمعنى

## الجزائريون كانوا ينظرون إلى المغاربة باعتبارهم مواطنين يعيشون في أزمنة القرون الوسطى

اليسار الاشتراكي الموحد» الذي لدي بعض الصلاحيات للتحديث باسمه، فقد أجمع على أن الأقاليم الصحراوية هي جزء من المغرب، ويجب أن تبقى كذلك؛ لكن في الوقت ذاته يجب الاعتراف بخصوصيتها. وهذا الأمر ليس خاصاً بالمناطق الصحراوية، وإنما يجب أن يعمم على المغرب كله. إن الحل الطبيعي لمشكلة الصحراء يكمن في النظام الجهوي. لهذا اعتبرنا مخطئاً جيمس بيكر، الممثل الشخصي للأمم المتحدة، في قضية الصحراء إطاراً مقبولاً، شريطة أن تبادر السلطات المغربية إلى ترجمة هذا التوجه الجهوي بشكل ملموس في الأقاليم الصحراوية، بعد أن تاملت كثيراً في إنجازها.

**لبيض:** أشار حرزني في مداخلة إلى موضوع غياب الطبقة البورجوازية في المغرب والجزائر، والتي تضطلع عادة بتأسيس الدولة الوطنية الحديثة كما هو الشأن في أوروبا. فهل يعتقد الأستاذ عبد الحي مودن أن لهذا الغياب تأثيراً في مسار العلاقات المغربية - الجزائرية؟

مودن: لا بد هنا من استحضار المناخ السياسي العام الذي تكوّنت فيه النخبة السياسية والاقتصادية في الجزائر في المرحلة الأولى من الحركة الوطنية، ومن ثم مرحلة التحرير والاستقلال، وهو مناخ اتسم في عمومها بالقطيعة مع كل التراث السياسي والاقتصادي والفكري للمرحلة السابقة، الأمر الذي أدى إلى بروز طبقة حاكمة بيروقراطية سياسية وفكرية جديدة. أما في المغرب فالأمر كان مختلفاً. فقد ساد نوع من الاستمرارية على مستوى نظام الحكم، ممثلاً في النظام الملكي، والنخبة الحضرية التي تزعمت الحركة الوطنية في المدن، والنخبة القروية التي تم إدماجها في مشروع الدولة بعد الاستقلال. وهذا ما وسّم التاريخ السياسي للمغرب بنوع من المحافظة والارتكاز على المؤسسات التقليدية في تدبير الشأن السياسي والفكري.

لكن رغم هذه الاختلافات الجوهرية، فإن ثمة تقاطعات هامة في المسار السوسيوي - اقتصادي في البلدين. وتكفي الإشارة هنا

الكبير، ولم تكن تهمهم مسألة الحدود بين المغرب والجزائر، أو بين هذه الأخيرة وتونس. نحن كنا مواطني المغرب الكبير أصلاً، وكل ما وقع من بعد ليس لنا فيه دخل، لأنه من فعل البورجوازية البيروقراطية التي تسلطت على أجزاء من المغرب الكبير. والمؤسف أن المثقفين في المغرب والجزائر نسوا هذا الاعتبار التاريخي العميق، وفشلوا في إنجاز هذه المهمة. بل إن المثقف ليس فقط ضمير الأمة، وإنما هو منتج للأفكار. والمبكي أنه حتى في هذه المهمة كان فاشلاً ليس فقط في العلاقات المغربية - الجزائرية، وإنما في جميع القضايا المجتمعية أيضاً، سواء كانت تتعلق بقضايا البناء السياسي أو قضايا التنمية. لهذا فإن الفاعلين القادرين على تحريك الأمور في الاتجاه الإيجابي هم الحاكمون الحاليون. لذا نطلب من الله أن يهديهم ليتعلموا من الدروس التي لُقت منذ مدة ليست بالقصيرة جداً في الحرب على العراق، ورسالتها الواضحة أن استقلالهم هم أنفسهم بالقرار مهدد، عسى أن يجعلهم ذلك يشعرون بالخطر فيؤدّمون على رفع الحواجز بين البلدين وفتح الأوراش سريعاً لتدارك ما مضى من فرص التوحد على صعيد المغرب العربي الكبير.

**لبيض:** أود أن أسأل الأستاذ حرزني عن مآل موقف جزء من اليسار المغربي الذي عبّر عن دعمه لحق تقرير مصير السكان الصحراويين، وهو موقف يتناغم - إلى حد كبير - مع موقف الدولة الجزائرية.

حرزني: يجب دوماً التذكير بأنه لا يوجد شيء اسمه «اليسار» ككيان منسجم. اليسار في المغرب، مثله مثل جميع العائلات الفكرية والسياسية الأخرى، تنصهر فيه اتجاهات مختلفة وأحياناً متطاحنة. وثمة اتجاهان حين يتعلق الأمر بمسألة الصحراء. فهناك اتجاه يدعو إلى مبدأ تقرير المصير، كيفما كانت النتيجة، وإن كان أتباع هذا الاتجاه يفضلون انفصال الصحراء عن المغرب، مع ضرورة احترام الشكليات والمساطر القانونية الدولية في معالجة القضية. وهناك اتجاه آخر كان يدعو على الدوام إلى الوحدة الترابية للمغرب. أما بالنسبة إلى «حزب

الاقتصادية والسياسية والفكرية. ومما لا شك فيه أن هذه النظرة ولدت لدى المغاربة عقدة نقص تجاه الجارة الجزائر، لكن هذه العقدة لم تعد اليوم موجودة بالقدر ذاته لأن الجزائر لم تعد في رأي العديد من المثقفين المغاربة نموذجًا للاشتراكية والتقدمية والتحرير نظرًا إلى العضلات التي واجهتها وما تزال إلى اليوم. بل رأى هؤلاء المثقفون المغاربة أنهم استطاعوا في ظل النظام الرجعي أن يحققوا مجموعة من المكتسبات أهمها الانتقال الديمقراطي السلس والسلمي، والقدرة على تدبير التناقضات المجتمعية والثقافية بنوع من التراضي والتوافق اللذين رسخا قوة التماسك الاجتماعي وإرادة التعايش بدل العنف والإقصاء والاستئصال.

لكن هذا لا يعني أن الجزائريين ينظرون اليوم إلى المغرب السياسي باعتباره نموذجًا. بل ربما كان الاستثناء الوحيد الذي كان يراه الجزائريون في صالح المغرب، والممثل في قدرة النظام المغربي على السيطرة على الإرهاب، قد بدأ هو نفسه في التراجع، خاصة منذ أحداث ١٦ ماي الأخيرة. وأن يكون المغرب قد تخلص من عقدة الجزائر فذلك يضعنا أمام إشكاليات جديدة من مثل: هل نحتاج إلى الجزائر؟ وما موقع الجزائر في تفكير المثقف المغربي؟ وفي هذا الباب نلن أننا لم نطرح هذا السؤال بعد؛ فهناك غياب مغربي في الاهتمام بالجزائر. والحال أن مصيرنا في المغرب معلق بمجرى التحولات التي تقع في الجارة الجزائر. فإذا كانت الجزائر لا تمثل اليوم نموذجًا بالنسبة إلينا، فماذا ستكون أهميتها بالنسبة إلينا من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الفكرية، خصوصًا في ظل العولة والتحولات الثقافية الكبرى التي تعيشها الأمم؟ بل إن موضوع الصحراء نفسه الذي يشكّل العائق الأكبر في تواصل الدولتين لا يمكنه اليوم أن يجد حله إلا في سياق المفكر فيه المشترك بين البلدين، وهو بالمناسبة كثير جدًا؛ إذ لا أتصور التفكير في موضوع الصحراء بمعزل عن التفكير في قضايا فكرية استراتيجية أخرى مثل: العولة، والظاهرة الإسلامية، والظاهرة الأمازيغية، وحقوق الإنسان.

إلى الاختيارات الاقتصادية في البلدين. فنحن نعرف أن المغرب وقع اختياره على النظام الاقتصادي الليبرالي القائم على مبادئ الاقتصاد المفتوح والتنافسية. إلا أن قراءة لمساره الاقتصادي منذ الاستقلال إلى حدود نهاية الثمانينات تُظهر الهيمنة التي يمارسها القطاع العام في نشاط الحركة الاقتصادية في المغرب - وهو توجه اشتراكي بالأساس وليس ليبراليًا، أي هو التوجه الذي كان متبعًا في السياسة الاقتصادية في الجزائر... مع فروق بسيطة تمثلت في حضور المنحى الليبرالي، ممثلًا في الدور الذي بقي مفتوحًا بشكل ما للقطاع الخاص في المجال الصناعي أو في مجال الملكية العقارية. واليوم، وبعد فشل السياسة التنموية في كل من المغرب والجزائر، نجد النظامين الاقتصاديين في البلدين يدخلان مرحلة جديدة بالقدر نفسه وبالزخم ذاته؛ ونعني بها مرحلة الاقتصاد المفتوح وتجريب الخصوصية، وكلاهما فرضتهما التحولات الاقتصادية العنيفة التي شهدتها العالم في بداية التسعينيات. وما يمكن استنتاجه من هذه القراءة أن البلدين معًا، رغم الاختلافات بينهما، يعيشان التحولات ذاتها، ويتعرضان للهزات عينها، ويعيدان تأسيس بنيتها الاقتصادية بالشروط ذاتها تقريبًا.

غير أن ما يمكن تسجيله من اختلاف بين الدولتين هو أن الجزائر استطاعت، بفعل العائدات الاقتصادية الكبيرة التي كان يوفرها الغاز، أن تحقق تنمية اجتماعية أكثر تقدمًا من المغرب، وبالخصوص في مجال التعليم والصحة وتقديم الخدمات الاجتماعية. وهذا الأمر وفّر للدولة القدرة التحكّمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي... هذا دون أن ننسى أن انتهاج سياسة محافظة في المغرب عرقل بشكل كبير تطور البادية وتنميتها.

هناك نقطة أشار إليها الزميل عكاشة، وترتبط بعقدة المغاربة من الجزائر. فالجزائريون كانوا دومًا ينظرون إلى المغاربة باعتبارهم مواطنين يعيشون في أزمنة القرون الوسطى بفعل النظام الرجعي التقليدي الذي يحكمهم، في حين كانوا يعتبرون أنفسهم سابقين إلى تحقيق مكتسبات عديدة في المجالات

## الباحث مايزال إلى اليوم يُحرم من الاطلاع على خرائط مناطق الحدود المغربية - الجزائرية!

تأتي عن طريق البر كانت تُفرض على الجزائر - التي تنتمي إلى معسكر يؤمن بالتقدمية وبمساعدة اللاجئين السياسيين - أن تمررها إلى البوليساريو وبسريرة تامة.

إضافة إلى هذا العامل، كان هناك عامل آخر ساعد الجزائر على التقرب من البوليساريو، وهو الموقف الإسباني. فإسبانيا كانت تعمل بجدية تامة من أجل خلق دولة مستقلة في الصحراء، وفي الوقت نفسه كانت تقوم بمفاوضات مع المغرب وموريتانيا من أجل تسليمهما الصحراء. في هذا الوقت دخلت الجزائر رسمياً معترك الاتصالات مع البوليساريو وإسبانيا، وطُرحت أول نقطة استراتيجية في ملف جبهة البوليساريو وهي مشروعياً هذه الجبهة - إذ لم تكن لها أية مشروعية أمام المجتمع الدولي ولا حتى أمام إسبانيا التي تتوفر على الوثائق ولم تكن بعد قد قامت بإحصاءات ١٩٧٤. فقد كان على البوليساريو انتزاع اعتراف الأمم المتحدة بها كمثل وحيد لصحراء، على اعتبار أن الممثل الشرعي للصحراء آنذاك كان جماعة القبائل. وكانت الطريقة الوحيدة للقضاء على هذه الجماعة بالنسبة إلى الجزائر هي تسخير الجيش الجزائري لاستقطاب قبائل وجماعات بشرية كبرى من الصحراء، وبالتحديد من شرق تندوف، في انتظار الجولة التي كان سيقوم بها ممثل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك السيد رابليك إلى تندوف. فما كان من الجزائر إلا أن نقلت مجموعات بشرية، بالخيام وبالإبل، من أجل تثبيت الأمر الواقع والبرهنة - بالتالي - على وجود معسكر مخيمات لاجئين يعطي المشروعية للجبهة من طرف الأمم المتحدة لتصبح بذلك المخاطب الوحيد. وهذا هو ما حصل بالفعل، إذ صرح ممثل الأمين العام بعد جولته في تندوف أن هناك شعباً متعطشاً إلى الحرية. وهو تصريحٌ كشف عن الاحتواء الضمني من الأمم المتحدة لجبهة البوليساريو واعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للصحراء.

كانت الجزائر تعلم أن ثمة بنيات قبلية ومشروعياً للجماعة، وتعلم أن البوليساريو مجرد أشخاص من دون قاعدة خلفية، ومع ذلك فإن الاتجاه الرسمي في الجزائر كان يتجه صوب بناء منظور ثوري يقتضي القطيعة مع الماضي وبناء الذات اعتماداً على

ناعمي: جاء في مداخلة مودن طرح مقارن بين الدولتين المغربية والجزائرية، فيه كثير من الدقة والبلاغة. ولتتميم هذا التحليل، أشير إلى أن مشكل الصحراء كشف عن أمر أساسي، هو محدودية النموذج المستورد لإنتاج هياكل دولة، سواء كانت الدولة القطرية اليعقوبية المركزية في الجزائر، أو الدولة العصرية الملكية التي تستند إلى المشروعية التاريخية في المغرب. والمطلوب الآن إعادة التفكير في بناء الدولة اعتماداً على الخصوصيات المحلية والذاتية لجوهر الدولة وعلاقته بالماضي، من أجل تثبيت واقع لا يتناقض مع هذا الماضي غير أنه قابل للتطور وقابل كذلك لأن يُسند ذاته بذاته. وبمعنى أدق، المطلوب طرح مسألة الاستقلالات الذاتية التي تُفرض نفسها اليوم على المغرب كما على الجزائر. وبدون هذا الحل ليس بإمكان المغرب السياسي أن يُبقي على مركزه الحكم والبنيات والهياكل التي أثبتت فشلها الذريع في تدبير الممارسة اليومية.

إن أهمية مشكل الصحراء تتضح في كشفها عن فشل نموذج الدولة القطرية، إما من وجهة نظر ثورية أو ليبرالية أو عصرية أو باسم حقوق الإنسان - وأقصد بوجهة النظر الأخيرة وجهة نظر جبهة البوليساريو التي كشفت الزمان عن محدودية أطروحتها وعن فشل الرواية التي انطلقت منها. وقد أدركت اليوم، بدون شك، أن المستقبل في شمال إفريقيا داخل الصحراء وفي شمالها وفي جنوبها هو مستقبل لا يستمد ذاته من القبيلة أو المخزنية، وإنما من البنيات التي تعتمد على حكم الذات من خلال الذات، أو الاستقلالات المحلية.

لماذا تبنت الجزائر قضية البوليساريو؟ هذا سؤال أساسي وجوهري. لكننا في معرض مقاربتنا له يجب عدم الارتكان كليةً إلى مقولة بومدين التي تجعل من قضية الصحراء قضية أمنية وخلفية استراتيجية للتحكم في التوازن الإقليمي داخل المغرب العربي. فإلى حدود ١٩٧٣ لم تكن الجزائر تقبل الدخول في أي نقاش مع جبهة البوليساريو، بل ومنعتها من الدخول إلى منطقة تندوف. وبعد نقاشات طويلة وعسيرة قبلت الجزائر طرفياً وصول البوليساريو إلى تلك المنطقة لأن الإعانات التي كانت

والإيديولوجيا القُطرية والدولة المركزية الحُكم والقرار، سواء لدى المغرب أو الجزائر أو البوليساريو.

ليبض: أثار حرزني في مداخلته الثانية مسألة غاية في الأهمية تتعلق بقضية الحدود. ولقد كان محكومًا في تصوُّره بمقولة «المغرب الكبير» التي يرى فيها الخلاصَ الوحيدَ للآزمات الواقعة بين المغرب والجزائر. فهل يمكننا، على مستوى الواقع السياسي الإقليمي، تجاوزَ مسألة الحدود واعتبارها ثانوية؟ ثم ألا تعوِّق مسألة الحدود بين البلدين إيجادَ حلول لقضايا أخرى تظل رهينة لهذا المعطى ولتقتضياته، خصوصًا في ظلّ تجذير المنظور «الدولتي» الوطني في مستويات التخطيط الاستراتيجي العام للدولة القُطرية؟

عكاشة: كان الاعتقاد السائد في السنوات الماضية هو أنّ اتفاقية الحدود بين الحسن الثاني والهواري بومدين ستحلّ كلّ القضايا العالقة بين البلدين. غير أنّه على أرض الواقع، وعند المواطن العادي في شرق المغرب أو في غرب الجزائر، ظلت مسألة الحدود غير متجاوزة، لأنّ هذا المواطن مازال يرى الحدود مغلقة! وإذا كانت مسألة الحدود متجاوزة، فلماذا يُحرم الباحث إلى اليوم الاطلاع على خرائط مناطق الحدود؟ ولنوضح أكثر فنقول إنّ الفصل السادس من الاتفاقية ينصّ على ضرورة إعطاء ثلاث سنوات لإثبات معالم الحدود، ولكنّ إلى الآن لم يتم إبراز هذه المعالم. وفي الجريدة الرسمية المغربية إشارة إلى أنّ الخرائط قد أُلحقت بالاتفاقية، إلا أنّ هذه الخرائط لم تُنشر بعد! إذن، نحن ما نزال أمام معضلة سياسية وجغرافية وديبلوماسية بين البلدين، وما يزال الوقت مبكرًا للحديث عن تجاوز مسألة الحدود والانتقال إلى مناقشة مسألة اتحاد المغرب العربي باعتبارها إطارًا تدوَّب داخله الحدود والكيانات الوطنية الضيقة. ما يُمكن أن يلعبه اتحاد المغرب العربي ينحصر في رأيي في إيجاد أرضية للتوافق بين مصالح البلدين الاستراتيجية، وداخل هذه الأرضية تُمكن معالجة كلّ القضايا العالقة بما فيها قضية الصحراء. لكنّ إلى الآن ما يزال هناك خلاف عميق بين البلدين

النموذج الاشتراكي. لقد قرّرت الجزائر إيجاد خطة لاحتواء المنطقة بشكل أزلّي، وهي تستعمل البوليساريو أداة لتطبيق هذا المخطط باعتبار أنّ الاقتصاد الجزائري والبترو دولار كانا يسمّحان في تلك الفترة - وبالتحديد في سنوات السبعينيات - بانتهاج السياسة الاحتكارية لمنطقة شمال إفريقيا.

أما المغرب فكان على درجة كبيرة من قوة المعرفة بالمنطقة. وعندما أقول المغرب أقصد «المخزن»، الذي له تجربة في الصحراء ويتمتع بعلاقات نافذة مع أعيان القبائل منذ عام ١٩٥٩، ولا أعني الأحزاب المغربية والطبقة السياسية المغربية. وهذا ما جعل المثقف المغربي يقف على هامش القضية؛ ذلك أنه من جهة يجهل المعطيات الجوهرية، ومن جهة أخرى يدوَّب صوته في إطار ما يسمّى بـ «الإجماع الوطني». وما نقوله عن المثقف المغربي يطاول كذلك المثقف الجزائري، الذي ظلّ غائبًا أو مساندًا للطرح الرسمي. وهكذا يبقى القاسم المشترك بين المغرب والجزائر في هذه النقطة بالذات هو غياب الإسهام الفكري للمثقف في البلدين في هذه اللحظة التاريخية، وعدم استعلانه على الحسابات الضيقة في معالجة هذا الملف.

إنّ قضية الصحراء قضية بنيوية، تُفرض ذاتها على الخاص والعام. وحتى لو فرضنا اليوم أنّ الأمم المتحدة أعلنت بصفة رسمية حلّ ملف الصحراء، فإنّ القضية لن تُحلّ لأنّها - ببساطة - ليست مسألة تقنية يمكن أن تبت فيها الأطراف الخارجية. إنّها، كما قلنا، قضية بنيوية. فهي بمثابة جوهر سياسي هيكل على امتداد الحقب، يتحدى المتغيّرات، وينطلق من الثوابت ليعود إليها. وهذه الثوابت في نظرنا ليست النظام القبلي أو المخزني، وإنّما هي الجوهر السياسي الذي يجعل من جهة ذاتية تُحكّم نفسها بنفسها، سواء اعتبرنا في ذلك الجانب المرفولوجي أو الجغرافي أو المجالي أو التاريخي أو الأنتروبولوجي. وبالبحث المستمر في التكامل البشري والاجتماعي والمجالي والاقتصادي نجد المنطقة عبارة عن كتلة متكاملة تُحكّم ذاتها بذاتها على امتداد الحقب. وهذا الجانب لم يؤخذ في عين الاعتبار، نظرًا إلى وجود مفاهيم الدولة الوطنية

هناك قطيعة بين البلدين في كافة النواحي، لكن  
هناك تعاوناً لافتاً للانتباه في الميدان الأمني!

لبيض: مألنا محكوم في المغرب أو في الجزائر بأن نجلس يوماً إلى مائدة الحوار. لكن المهم هو أن يكون هذا المستقبل من صناعة إرادتنا ورغبتنا، لا مفروضاً من الخارج حتى لا نصير بذلك لعبة في يد مصالح القوى المتصارعة اليوم على إعادة «التاهيل الإستراتيجي» لمنطقة المغرب العربي. وإذا كان لا خير يُرجى من أنظمة تتسابق إلى خطب ودّ الأميركيين ضدّاً على إرادة شعوبها، وتزهن مستقبل المنطقة برمتها للمجهول، فلا مجال أمام المثقف والمجتمع المدني في كل منطقة المغرب العربي إلا أن يتحملا مسؤولياتهما، وإلا كانا شريكين في مؤامرة إبادة مستقبل شعوب منطقة المغرب العربي.

أشكركم باسم مجلة الأراب على مشاركتكم في هذه الحلقة النقاشية التي نتمنى أن تؤسس لحوار مغربي - جزائري تشارك فيه القوى الحية والوطنية الصاعدة في البلدين.

#### مصطفى ناعمي

أستاذ جامعي في مركز الدراسات الأفريقية في جامعة محمد الخامس.  
مختص بموضوع الصحراء الغربية.

#### برحاب عكاشة

أستاذ جامعي في كلية المحمدية، الحسن الثاني. مختص بالعلاقات المغربية - الجزائرية.

#### أحمد حرزني

باحث سوسيولوجي، ومناضل في صفوف اليسار المغربي.

#### عبد الحي مودن

أستاذ العلاقات السياسية في جامعة محمد الخامس.

#### عبد الحق لبيض

باحث أكاديمي. مراسل الأراب في المغرب.

على أولويات الحوار بينهما: ففي حين يرى المغرب ضرورة عدم الفصل بين المشكلات العالقة بين البلدين وضرورة إيجاد حلول لها في إطار شامل ومتكامل، ترى الجزائر ضرورة مباشرة الحوار حول مسألة الحدود وإرجاء النقاش حول مسألة الصحراء إلى حين إيجاد حلّ دولي لها ترعاه الأمم المتحدة.

إلا أنّ ما يثير الاستغراب هو أنه إذا كانت هناك قطيعة بين البلدين في كافة النواحي تقريباً، فإنّ هناك تعاوناً لافتاً للانتباه في الميدان الأمني. وهذا يعني أنّ الحكام في البلدين يخشون على مناصبهم أكثر من خوفهم ومراعاتهم لمصالح شعوبهم، التي لن تنعم بالرخاء والتقدم إلا في التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنمية الشاملة!

إنّ غرب الجزائر اليوم يعاني ما يعانيه شرق المغرب، خصوصاً منذ ثلاث سنوات، من إغلاق للحدود - وهو إغلاق جعل من هذه المناطق واحات قاحلة وسجوناً كبيرة. وفي هذا الإطار يمكننا أن نشيد بالدور الذي قام به بعض المثقفين ورجالات السياسة الذين وقّعوا على عرائض وبعثوا بها إلى مسؤولي البلدين يحثونهم فيها على ضرورة فتح الحدود. ونعتقد بدورنا أنّ تنمية شرق المغرب مرهونة بفتح الحدود مع الجزائر؛ فهذه المنطقة لا يمكنها أن تشهد إقلاعاً تنموياً واقتصادياً إلا من خلال علاقات تجارية واقتصادية دائمة ومستمرة مع الجارة الجزائر.

وأودّ أن أنهى حديثي بالكلام قليلاً على الدور الموكل إلى المثقف في البلدين في المرحلة الراهنة. فهذا المثقف مدعو اليوم إلى التكتيف من اللقاءات العلمية والأكاديمية لدراسة القضايا الشائكة بين البلدين دراسة موضوعية بعيداً عن تشنجات السياسي وأفقه الضيق المحكوم بالمصالح الآنية وبلعبة الصراع والمناورة. إننا اليوم في أمس الحاجة إلى تقارب أكاديمي وعلمي يقدم الأرضية الصالحة لأي نقاش، ويسعى إلى أن يكون بنفوذه الرمزي قوة اقتراحية توضح الحقائق وتحاول جادة تقريب المواقف وإذابة الجليد. وربما يشكّل هذا التوجه لحظة تدفع أصحاب أهل الحل والعقد في البلدين إلى تبني مبادرات من شأنها أن توطن العلاقة بين البلدين.